المقدمة

تمثل الجامعة العربية أداة للتعاون بين البلاد العربية وأملاً للوحدة العربية طالما راود الكثيرين من أبناء ومفكري الوطن العربي الكبير ، وهو ، أمل كلما اقتربت السبل إلى تحقيقه ، تكاتفت الظروف لتبديده . وتبقى دائماً المعضلة الصعبة في أن أشد مناطق العالم اتصالاً بوحدة الدين واللغة والثقافة والتراث الحضاري والامتداد الجغرافي والترابط العضوي اقتصاديا وأمنياً ، هي أشدها تعثراً في إيجاد صيغة لوحدة شتاتها في عصر ذابت فيه الكيانات الصغيرة في تجمعات أكبر ، ، وقد فتر للوطن العربي أن يتكالب عليه الطامعون وأن تتضافر ضده قوى الاستعمار قديماً وحديثاً استنزافا لما حباه الله به من ثروات بترولية ، وموقع استراتيجي وموارد بشرية وتراث ثقافي . لذلك أنشئت جامعة الدول العربية ، بصفة عامة للدفاع عن مصالح الدول العربية الأعضاء بها ، من ناحية ، وللدفاع عن . مصالح كل المجتمع العربي من ناحية أخرى ، وهذا هو الجوهر الأساسى لأهداف هذه المنظمة العربية أو الغرض الأساسي من بين مختلف أغراضها . الذي تتفرع منه بقية الأهداف والأغراض الأخرى .

مشكلة الدراسة

إذا كانت جامعة الدول العربية هى المؤسسة المرجعية لأمتنا العربية فقد كان منتظراً منها أن تقوم بدور فاعل وإيجابي في حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأطراف ، ، وتسهم في إرساء بيئة مستقرة مثلما هو شأن المنظمات الإقليمية الأخرى ، وكلها أحدث منها نشأة ولا تقوم بين أعضائها هذه المشتركات (اللغة ، والثقافة ، والدين) لكن المؤسف حقاً أن جامعة الدول العربية أخفقت في حل كثير من المنازعات العربية . ولعل السؤال الرئيس الذي تحاول الدراسة الحالية الإجابة عنه هو هل اخفاق جامعة الدول العربية في تسوية لمنازعات العربية ناجم عن سوء أداء الجامعة أم لأسباب تنظيمية بنيوية أخرى ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على دور جامعة الدول العربية في ادارة وحل المنازعات العربية وذلك لتوطيد العلاقات العربية واستقرار الأمن بها ، وهذه الأهداف تتمثل في التالي . ١- التعرف على طبيعة المنازعات العربية وأشكالها . ٢-توضيح اهم الوسائل التي اتخذتها جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية بالطرق السلمية

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الحالية في في التالي :

١- توضيح دور جامعة الدول العربية في حل المنازعات العربية وأث في ا ذلك على استقرار الأجواء العربية ٢
٢- تركز الدراسة كز الحالية على جزئية مهمة وهي ضرورة إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية لكي يتضمن من الأحكام ما يسمح للجامعة بالقيام بدورها السلمي في إدارة وحل المنازعات العربية بالطرق السلمية

المبحث الاول

نشأة جامعة الدول العربية واهدافها ومبادئها

برزت فكرة انشاء جامعة الدول العربية في اعقاب الثورة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني في العراق ضد النفوذ البرطاني في وقت كانت تحت وطاءة الحرب العالمية الثانية مما اعتبر بمثابة مؤشر وانذار لبرطانيا بضرورة الاخذ في الاعتبار والالتفات الى اماني الشعوب العربية في الوقت الذي ابدت المانيا بقيادة هتلر انذاك عطفا على مطالب البلدان العربية في الاستقلال ليس خوفا على هذه الدول ولكن بهدف محاولة استحالتها الى جانبها في صراعها مع الدول الاستعماريه انذاك (بريطانيا – فرنسا). كما ان الاتحاد السوفيتي انذاك ابدى بدوره اهتماما واضحا بمنطقة الشرق الاوسط لاهميتها الاستراتيجية والاقتصادية اذن لنقل ان التنافس الدولي على المنطقة العربية قد دفع ببرطانيا الى تايد الحركة القومية العربية انطلاقا من رؤية (تتبع سياسة اجمع واحكم) بغية تنفيذ اغراضها ومصالحها في هذه المنطقة الحيوية في العالم دون ان تتحمل اي مسؤولية بل تلقيها على عاهل النطقة الوليدة [١]

المطلب الاول

نشاة جامعة الدول العربية

لمست بريطانيا عن كثب ما يدور في الدول العربية من عداء للدول الا ستعمارية وبالذات بريطانيا صاحبة (وعد بلفور) والسند القوي للحركة الصهيونية فارادت ان تحقق من حدة العداء العربي لها والسعي الى استحالت الدول العربية الى جانبها فاطلقت الاعلان عن عطفها على افكار استقلال بعض الدول العربية باي عمل يحتوي اتجاه الوحدة العربية وقد جاء ذلك الاعلان على لسان وزير خارجيتها المستر ايدن (٢٩\ايار\١٩٤١م) والحرب العالمية الثانية دائرة على اشدها وقد جاء في ذلك التصريح . ((لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة في طريق الرقي وهو يطمح الان . الى تحقيق نوع من الوحدة . يجعل منه عالما متماسكا ويرجو ان تساعدة بريطانيا العظمى في بلوغ هذا الهدف ويسرني ان اعلق باسم حكومة صاحبه الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة وعن استعدادها لمساعدة القائمين بها طالما تتوفر لديها الادلة على تايد الراي العام العربي لها)) [٢]

---

(١) شهاب مفيد ،(٨٧٩١م) جامعة الدول العربية ، ميثاقها وانجازاتها، مهد البحوث والدورات العربية ، القهرة ، ص ١١١

(٢) عبد الرحمن الصالحي، تحديث جامعة الدول العربية في اطار المتغرات الدولية شؤن عربية العدد١٨ ، القاهرة مارس ، ١٩٩٥،

وبعد اقل من عامين كرر وزير خارجية بريطانيا مضمون تصريحه السابق وكانت المناسبة سؤالا وجهه احد الاعضاء في مجلس العموم البريطانيا الى المستر ايدن في (٢٤ اشباط ١٩٤٣م) مستقرا عما اذا كانت هناك تدابير بهدف بانشاء حلف عربي في النهاية وقد جاء ((وزير خارجية بريطانيا بقوله ((ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية او الثقافية او السياسية بينهم ولكن الخطوة الاولى لتحقيق اي مشروع يجب ان تاتي من جانب العرب انفسهم الذي اعرفه انه لم يوضع حتى الان مشروع كهذا ولكن اذا وضع فانه سينال استحسانا عاما)) [١]

بعد تصريح ايدن الثاني اقترح نوري سعيد مؤتمر عربي لبحث الموضوع غير ان وزارة الخارجية البرطانية رفضت الاقتراح الذي تقدم به نوري سعيد في صورة مذكرة تتضمن النقاط الاتية [٢]

(١)توحيد سوريا ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين في دولة واحدة

(٢)انشاء جامعة عربية تضم العراق وسوريا واي دولة عربية اخرى اذا شاءت ذلك.

(٣)انشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شؤن الدفاع والخارجية والعملة والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الاقليات

(٤)اقامة ادارة ذاتية لليهود في فلسطين في المناطق التي يشكلون فيها اكثرية سكانية في فلسطين

(٥)منح الموازنة في لبنان وضعا مماثلا للوضع الذي كانو عليه اواخر العهد العثماني .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت هذا الاقترح خشية منها ان يستعمل من اجل الرعاية ضد الصهيونية واثارة الجماهير العربية ضد بريطانيا وبناء على ذلك لجا نوري سعيد الى المبحثات الثنائية مع بعض الدول العربية وبعث برسالة الى مصطفى النحاس في (١٧مارس ١٩٤٣م) يعرض عليه فكرة عقد المؤتمر وبعث برسالة مماثلة الى الملك عبد العزيز وارسل وفدا رسميا عراقيا الى كل من سورية والاردن للتشاور حول عقد مؤتمر عربي عام وبالفعل بدات المباحثات الثنائية في القاهرة [٣]

---

(١) (رشيد هارون هاشم ، جامعة الدول العربية دار سراس للنشر ، ١٩٨٠ تونس ص ١٧ .

(٢) مطر ،جميل (١٩٨٣م) . الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات مركز دراسات الوحدة العربية ، والنظام ، بيروت ، لبنان

(٣) العقاد ، صلاح ، العرب والحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٦٦م ، ص١٧، ص١٨، حيث يذكر ان الحكومة المصرية قد اكدت في بيان لها في ٣٠مارس ١٩٤٣م امام مجلس الشيوخ المصري ان اندفاعها نحو حركة الاتحاد العربي ليست مرتبطة مترتبة على تصريح ايدن في مجلس العموم البرطاني بتارخ ١٩٤٣\٣\٢م

يتضح مما سبق انه منذ نشات جامعة الدول العربية ركزت على ان تكون هيئة سياسية اقليمية فهي سياسية نتيجة المبادئ التي اخذ بها الميثاق ونتيجة الاهداف التي انشات من اجلها وهي العمل على احترام استقلال وسيادة الدول . لاعضاء ودعم الروابط التي تربط بينها وهي . اقليمية لان الجامعة لاتشترك فيها الا الدول العربية كما نص على ذلك ميثاقها لذلك اتناول في المطلب الثاني اهم اهداف جامعة الدول العربية التي تتركز حول احتفاظ كل دولة من الدول الاعضاء بحقوقها كاملة في السيادة والاستقلال سواء في الداخل او في الخارج . [١]

المطلب الثاني

اهداف الجامعة ومبادئها

تهدف الجامعة العربية الى تحقيق اهداف سياسية واقتصادية واجتماعية نص عليها الميثاق واتفاقية الدفاع المشترك والتعامل الاقتصادي وهذه الاهداف هي [٢]

اولا : توثيق الصلات بين الدول الاعضاء وتنسق خططها السياسية تحقيق التعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها الملاحظ هنا ان عبارة (توثق الصلات) بين دول الجامعة جاءت مقترنة بعبارة (وصيانة استقلالها وسيادتها) كما ان تنسيق الخطط السياسية لا تعني حتما توحيدها بل هذه العبارة عن قصد توحيدا وتوكيدا لمنى استقلال كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة وحتفاضها بسيادتها في تقرير شؤونها [٣]

اما عند النظر للنص بصفة عامة في شؤن البلاد العربية ومصالحها فيقصد به الاعلان عن ان نشاط الجامعة البناء لاينبغي ان يقف عند حدود الدول الاعضاء فيها بل يشمل العالم العربي كله ونه يتعين عليه ان تعمل على تحقيق اماني الاقطار. العربية الاخرى التي لم تنظم بعد الى هذه المنظمة الاقليمة في الحرية والاستقلال والرفاهية بقدر ما تسمح به الضروف السياسية الخاصة بطبيعة الحال[٤]

على تحقيق اماني الاقطار العربية الاخرى التي لم تنضم بعد هذه النظمة الاقليمة في الحرية والاستقلال والرفاهية بقد ماتسمح به الضروف السياسية الخاصة بها بطيعة الحل [٥]

---

(١) العقاد ، صلاح ، العرب والحرب العالمية الثانية ، المصدر السابق .

(٢) جامعة الدول العربية (١٩٨١م) الامانة العامة ، مجموعة وثائق تونس ، ص ١٦٧

(٣) سليم محمد السيد ، دور الجامعة العربية في ادارة النزاعات بين الاعضاء ، ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، القاهرة ، ١٩٨٠

(٤) وحيد رافت ، (١٩٧٠م)، شؤن الجامعة العربية كمنظة اقليمية ، دراسات في القانون الدولي ، المجلد الثاني ، القاهرة ، ص١٥ .

(٥) وحيد رافت ، (١٩٧٠م) ، شؤون الجامعة العربية كمنظمة اقلمية ،دراسات في القانون الدولي ، المجلد الثاني ،القاهرة ، ص١٥ .

وقد اكد ذلك ملحقا الميثاق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة ومن اجل ذلك عد تاسيس الجامعة انصارا لطموحات الشعوب العربية ورفضا لمشاريع الوحدة الجزئية فاعن الميثاق انطلق من احترام سيادة الدول الاعضاء ولم يجعل من الجامعة اداة للوحدة بل جهازا للتنسيق بين الاقطار العربية في اطار المحافضة على سيادتها واستقلالها ويبدو . وذلك واضحا بصفة خاصة في النصوص المتعلقة بالتصويت التي تشترط . الاجماع في اغلب قرارات الجامعة والقرار الذي يحصل على الاجماع يلزم جميع الدول الاعضاء وان الميثاق استبعد احد بنود (بروتكول الاسكندرية) الذي ينص على انه لا يجور لاي دولة عربية ان تنتهج سياسة تضر بسياسة الجامعة اوسياسة عربية اخرى [١]

من خلال هذا الهدف استنتج انه يجب ان تكون رغبة فعلية من الدول الاعضاء في تحقيق هذا التعاون الذي يحقق المصالح المشتركة بين الدول الاعضاء وجعل هذا التعاون اساس في تنظيم علاقتهم وليس هدم هذه الصلات ويجب وضع الية عمل و برنامج توقيتي لتاكد من سيد الالتزام الدول الاعضاء بميثاق الجامعة وتحقيق هذا الهدف .

ثانيا : المحافظة على السلام والامن العربي .

ورد النص على هذا الهدف في المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق وهي تعرضات على الدول الاعضاء بعض الواجبات التي تقتضيها ضرورة تحقيق القرض الذي قامت الجامعة من اجله فالدول الاعضاء ملزمة . بان لاتلجا الى القوة لفض المنازعات بينها ومفروض على مجلس الجامعة ان يقوم بالوساطة في حل الخلافات التي يخشى منها وقوع حروب . بين الدول الجامعة [٢]

فالجامعة اذن تختص بمنع الحروب بين الدول العربية ويتوفر الاسباب الى تجعلها امنة على نفسها من اي اعتداء وتحقيق بهذا الهدف فرض الميثاق على الدول الاعضاء ان تحترم كل منها نظام الحكم القائم . في دول الجامعة الاخرى وان تعد حق من حقوق تلك الدول وتتعهد بالاتقوم بعمل يرمي الى تعبير ذلك النظام كما ان ميثاق الجامعة العربية تضمن في حفظ الامن وتسوية النزعات بين الدول العربية [٣]

ويتضح من خلال العرض السابق ان هناك ملاحضات على نظام الجامعة العربية لتسوية المنازعات بين الدول الاعضاء[٤]

---

(١) علي الدين هلال ، (١٩٨٢م) الجامعة كتنظيم اقليمي ، الابعاد السياسية ،شؤون عربية العدد ١٣ اذار ، القاهرة ، ص٢٧

(٢) نحو عمل اقتصادي مشترك ، قضايا اقتصادية عربية ، جامعة الدول العربية ، دراسات رقم ٣ عام ١٩٨٠ ، ص٣٠

(٣) المصدر السابق ، ص٣٣

(٤) احمد محمد حسن الرشيدي (١٩٨٠م) ، الحرب الاهلية اللبنانية في اطار جامعة الدول العربية ، رسالة مقدمة ، للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص١٨-١٩

حيث انه اغفل وسائل كثيرة لفض المنازعات كالمفاوضات والتوفيق والمساعي الحميدة ولم يذكر سوى وسيلتين هما التحكيم والوساطة وان كان الميثاق اشار الى اهمية محكمة الدول العربية في مادته التاسعة عشر

ثالثا : تحقيق التعاون العربي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا

١- التعاون الاقتصادي العربي

نجد ان المصور الاقتصادي احد اهم الدعائم الرئيسية للامن القومي العربي في عالم يزداد فيه دور التجمعات والتكتلات الاقتصادية الا انه من المهم تحديد الوسيلة الفاعلة لتحقيق هذا الهدف ولا شك ان لقاء نظرة تاريخية على نشاة وتطور مجلس الوحدة الاقتصادية يقدم لنا الكثير من العناصر التي تساعد في تحليل وفهم طبيعة العمل الاقتصادي العربي المشترك ويرجع ذلك الى القرار الذي اعتمده المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية في ٣ سونيو (١٩٥٧م) والخاص باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بحضور ممثلي ١٢ دولة هي الاردن - تونس - السودان – العراق – السعودية – سوريا – مصر – لبنان – ليبيا – اليمن المغرب – الكويت – وقد وقع على الاتفاقية اعتبارا من عام (١٩٦٢م) كل من مصر – سوريا – الكويت – الاردن- المغرب – العراق – اليمن وصادقت هذه الدول على الاتفاقية بعد ذلك ما عدا النغرب ومن ثم دخلت الاتفاقية حيز لتنفيذ في مجلس الوحدة الاقتصادية في بعد (١٣) عضوا بانظمام الدول التالية السودان(١٩٦٩م) واليمن الجنوبي – الامارات – ليبيا – مورتانيا- فلسطين وتم انظام هذه الدول خلال عامي (١٩٧٤-١٩٧٥م) وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم (١٧) في ١٩٦٤/٨/١٣م بانشاء السوق العربية المشتركة ووافقت على القرار كل من سوريا ومصر والعراق والاردن والكويت وقد اصبحت الاتفاقية سيادة المفعول اعتبارا من اول ينير (١٩٦٥م) وبدا فرض التخفيضات الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية ثم المنتجات الصناعية لتصل في عام (١٩٧١م)الى اعفاء كامل [١]

---

(١) حسن ابراهيم ، (١٩٩٤م) مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، مالها وما عليها (شؤون عربية) . العدد٧٩ سبتمبر ١٩٩٤م ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، ص١٠

ولكن على مستوى التطبيق الفعلي لم يتم الاعفاء الكامل اذا ادرجت الدول عدة استثناءات من جدول الاعفاء كما وضعت قيودا ادارية متعددة كل شانها التحلل غير المباشر من الالتزامات بوجب الاتفاقية المعقودة مما ادى الى اخفاق مجلس الوحدة الاقتصادية في تحقيق هدفه باقمة السوق العربية المشتركة في بداية السبعينات[١]

وفي ضل عدم تحقيق الاهداف المتوخاة من النهج السابق كونت الجامعة العربية عام (١٩٧٦م) ما سممته لجنة خبراء استراتيجية مشتركة ومارست اللجنة عملها طوال (١٩٧٧-١٩٧٨م) ثم عرضت اربع وثائق في مجال العمل الاقتصادي [٢]

ان دور جامعة الدول العربية كان ليس مقتصرا على الجانب السياسي فقط وانما اعتمد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من اجل تعزيز اللحمة العربية في جميع جوانب الحياة واثبات هذا التعاون من خلال هذه الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث ان جامعة الدول العربية انشئت لصفة عامة للدفاع عن مصالح الدول العربية الاعضاء بها من ناحية ةالدفاع عن مصالح كل المجتمع العربي من ناحية اخرى وهذا الجوهر الاساسي لاهداف المنظمة .

٢- مبادئ جامعة الدول العربية

لم تصدر حكومات الدول التي وافقت على انشاء جامعة الدول العربية اعلان مبادئ فيصدر ميثاق هذه المنظمة وتضمين المبادئ التي تعمل وفقا بها الدول المشتركة في الجامعة وتباشر الجامعة نشاطها واقتصادها على اساسها وذلك على غرار ما استهلت به الامم المتحدة ميثاقها بالالدياجة الو المقدمة التي ذكرت فيها المبادئ تهتدي بها الهيئة واعضائها في سعيها لتحقيق اهداف واغراض الامم المتحدة[٣]

---

(١) حسن ابراهيم ، مصدر سابق ذكره ، ص١٣

(٢) سلمان ابن المنذري (١٩٩٣م) اليات التكامل الاقتصادي العربي ، مصر البحوث والدراسات العربية القاهرة، ص ١٥٢-١٥٣

(٣) كمال غالي ، ميثاق جامعة الدول العربية ، دراسة تحليلية مقارنتة في القانون الدولي ، القاهرة ،١٩٨٤م، ص٣٦

المبادئ التي تقوم عليها جامعة الدول العربية وهي كما يلي :

اولا:- الالتزام بمبادئ الامم المتحدة

لم يذكر هذا المبدا صراحة في ميثاق جامعة الدول العربية حيث اعلن قيام جامعة الدول العربية قبل انشاء الامم المتحدة ولذلك كان من البد بهي ان يكتفي ميثاق المنظمة العربية يتوجب عام حث فيه الدول الاعضاء على التعاون مع اي هيئات دولية قد تقام مستقبلا وتسعى الحفظ الامن والسلام الدوليين خاصة ان مشاورات انشاء الامم المتحدة كانت دائرة اثناء قيام الجامعة العربية وجاء هذا لتوجيه في المادة الثالثة التي تنص على (تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشا في المستقبل لكفالة الا عضاء السلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية [١]

ثانيا : المساواة القانونية بين الدول العربية

جامعة الدول العربية منظمة اقليمية تظم الدول العربية الموقعة على ميثاقها التي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي وبذلك تكون الجامعة منظمة اقليمية تتميز عن غيرها من المنظمات بانها تجمع بين الدول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة ذات تاريخ وتراث واحد ولغة وحضارة واحدة وامال وطموحات مشتركة ويعني ميثاقها على انها تأسست استجابة للراي العام في الوطن العربي وتعد جامعة الدول العربية من اقدم المنظمات الاقليمية حيث تأسست في (٢٢/اذار/١٩٤٥م وهذا يعني انها تأسست قبل منظمة الامم المتحدة بستة اشهر كما ان الجامعة العربية ذات طابع سياسي وشخصية قانونية مستقلة ومشكلة من دول ذات سيادة متساوية قائمة على اساس التعاون الاختياري وليس سلطة سياسية لها اختصاصات تعلو حكومات الدول الاعضاء [٢]

ثالثا : عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء

تنص المادة الثامنة من الميثاق على ان ((تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دولة الجامعة الاخرى وتعده حقا من حقوق هذه وتتعهد با لا تقوم بعمل يرمي الى تغير ذلك النظام))
سواء كان عدوانا عسكريا او ويشير هذا المبدا الى عنصرين اساسيين ينبغي ان تلتزم بهما الدول الاعضاء جميعا وهما [٣]

---

(١) الجامعة العربية ، المادة الثالثة ، نشاط الجامعة و ممارستها لاختصاصها ،من معاهدة الدفتع المشترك والتعاون الاقتصادي في اطار الجامعة العربية اضعت نافذة المفعول منذ ٢٢/اب/١٩٥٢م

(٢) محمد طلعت الغني ، الجامعة العربية ، دراسة قانونية وسياسية ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ،١٩٧٤م ،ص٧٤

(٣) عبد الفتاح عودة ، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات ، مرجع سابق ،ص٧٥

- وجوب احترام كل دولة عضو في الجامعة تظم الحكم القائمة في بقية الدول الاعضاء بالجامعة باعتبار ان تظم الحكم حق من حقوق هذه الدول وهذا الاحترام يعني ان تتمتع كل دولة عن (الازدراء)ينظم الحكم في بقية الدول الاعضاء وعن التهجم على هذه النظم

- التعهد بعدم القيام باي عمل يستهدف الاطاحة بهذه النظم او محاولة تعبيرها والميثاق لم يحرم العمل العسكري وحده الذي ياخذ شكل الاعتداء لكنه حرم اي عمل يهدف الى الاطاحة بهذه النظم او باي منها تدبيرا لانقلابات عسكرية او (اقتصر) العمل على (مجرد) التعريف السياسي والاعلامي فكل هذه الاعمال حظرت المادة الثانية من الميثاق القيام بها

رابعا : فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية

لما كان احد اهداف الجامعة العربية الحافظه على الامن والسلام في المنطقة العربية كان من الطبيعي ان يكون احد المبادئ التي تقوم عليها هذه الجامعة وتلتزم بها مبدا فض المنازعات بين البلاد العربية الاعضاء بها بالعراق السلمية خاصة ان . تنمية التعاون بين هذه البلاد وهو احد اهدافه الجامعة ايضا لا يتقيم تحقيقه مع الاستعمال القوة في فض المنازعات التي تنشا بينها بل يعرقل مثل هذا التعاون المنشور[١]

وهذا المبدا الذي اخذت به الجامعة ورد في اكثر من وثيقة من وثائقها فالوثيقة الاولى للجامعة وهي بتروكول الاسكندرية تعذر بوضوح من استعمال القوة في فض المنازعات بين دول الاعضاء وتذكر في القسم الاولى منها ((لايجوز في اي حال الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة ولكل دولة ان تعقد مع دولة اخرى من الدول الجامعة او غيرها اتفاقات خاصة لا تعارض مع نصوص هذه الاحكام او روحها))[٢]

كذلك فان ميثاق الجامعة العربية قد اقر امكانية اجراء اي تعديلات عليه بموافقة ثلثي دول الجامعة واعتبر ان اهم اغراض التعديل التي يجب ان يهتم بها هؤلاء الاعضاء في تقديره ثلاثة واهم واحدة منها انشاء محكمة عدل عربية تقوم بهمة التحكيم الاجباري بدلا من الاختياري الذي يعد واحدا من اختصاصات الجامعة [٣]

---

(١) عبد الفتاح عودة ، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات ،ص٧٢

(٢) احمد الرشيدي ، جامعة الدول العربية ، الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير ، القاهرة ص١٥٥

(٣) عبد الفتاح عودة ، المصدر السابق ص ٨٠

المبحث الثاني

وسائل الجامعة لتسوية السلمية

تمثل جامعة الدول العربية احدى المنظمات الدولية الاقليمية التي اكدت في ميثاقها عدم استخدام القوة لفض المنازعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة وقد تقرر هذا التوجه ايضاً في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي صادق عليها مجلس الجامعة في ابريل (١٩٥٠م) ودخلت حيز التنفيذ سنة (١٩٥٢م) التي نصت في مادتها الاولى على وجوب الحرص على دوام الامن والاستقرار ورفض المنازعات بين الاعضاء بالطرق السلمية [١]

السؤال الذي يطرح الان ماهي الوسائل المتاحة لجامعة الدول العربية لفض المنازعات العربية بالطرق السلمية ؟ والجابة عن هذا التساؤل تكون المطلبين الرئيسين للمبحث الثاني وهما كما يأتي :-

١- الوسائل المستحدثه وهي :-

أ- الوساطة

ب- المساعي الحميدة

المطلب الاول

وسائل تسوية المنازعات العربية في اطار الجامعة الدولية .

ان التسوية السلمية للمنازعات وعدم استخدام القوة والتهديد بها او. استخدامها اصبحت من الامور المستقرة في فقه القانون الدولي العام ومن المبادئ الاساسية الراسخة التي تحكم العلاقات الدولية فميثاق الامم المتحدة اكد في المادة الثالثة والثلاثين ضرورة حل أي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر واوجب على الدول ان تلتمس حله ببادئ ذي بدء بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكم والتسوية القضائية يبدو من ذلك ان هناك العديد من الوسائل التي يمكن اللجوء اليها لتسوية المنازعات فهناك وسائل التسوية السياسية ووسائل ذات صبغة قانونية . ولطبيعة الحال فان اللجوء الى احدى الوسائل السبقة يخضع لرغبة الاطراف المتنازعة وتفضيلهم وسيلة على امرى [٢].

١- عبد الفتاح عودة ، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات ، سلسلة شعبية القانون العام والعلوم السياسية ،دراسات مغربية ، الدار البيضاء ،١٩٧٧،ص٥٨ .

٢- تنص المادة (٣٣) من ميثاق الامم المتحدة (الفصل السادس المتعلق بحل المنازعات حلاً سلمياً ، على انه يجب على اطراف أي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ان يلتمسو حلها بطرق المفاوضة والتحقيق والوساطة وان يلجأ والى الوكالات والمنظمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية .

الملاحظ عند انشاء جامعة الدول العربية ان الاراء قد تباينت ما بين الداعي والالتزام بالاحكام القضائية من خلال التحكيم (العراق ، مصر) وبين المطالبين بالحفاظ على سيادة الدول الاعضاء وعدم المساس بهذه السيادة (لبنان لذا جاء الميثاق كحالة توقيتية بهذا الاختلاف بل يمكن القول انه انجاز الرؤية الثانية) [١]
ولذلك جاء ميثاق الجامعة العربية متناول حل الخلافات بين الدول والاعضاء وسبل تسويتها سلمياً مع تأكيدها عدم الابقاء للقوة لتسوية المنازعات عن طريق كل من الوساطة والتحكيم فالوساطة تظل في النهاية مبادرة ودية يقوم بها المجلس بقية الحصول الى حلول مرضية للأطراف المتنازعة وفي امور لا تخص مسألة استقلال الدول او سلامة اراضيها او سياداتها وهذه بدورة يطرح تساؤلات ماذا لو قبلت الاطراف المتنازعة اللجوء الى وساطة مجلس الجامعة واتخذ المجلس قراره ملزماً ولم يطبق احد الاطراف تتابع هذه الوساطة خاصة في ظل غياب نص صريح يعالج مثل هذه الامور ان ذلك ولاشك يسهم في اضعاف فعالية نظام التسوية السلمية للمنازعات العربية وخاصة في مسألة الحدود فقد نظر في النزاع العراقي الكويتي سنة (١٩٦١م) والنزاع المصري السوداني والنزاع بين شطرين اليمن الشمالي والجنوبي والنزاع الحدودي بين المغرب والجزائر ويتضح لنا من ما سبق ان الوساطة كوسيلة سياسية ودبلوماسية لتوفيق نجاحاتها على العديد من الاعتبارات اهمها موقف الاطراف المتنازعه ورغبتها في تدخل مجلس الجامعة وطبيعة النزاع ودرجة خطورته والتأثيرات الخارجية وغيرها اما. التحكيم من خلال قراءة نص المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية يتضح انها اشارات الى جانب الوساطة كوسيلة سياسية والى المنازعات بين دول الجامعة وهذه المادة اكثر تواضعاً من نص المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة فقد اقتصرت هذه المادة على ذكر وسيلتنا هي الوساطة والتحكيم فقط مع الاشارة الى ان الجامعة قد استحدثت وسائل اخرى للتسوية السلمية للمنازعات[٢]

الوساطة هي الوسيلة التي نصت علمها المادة .الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية حيث اقتصر ميثاق جامعة الدول العربية على ذكر وسيلة سياسية ودبلوماسية واحدة تتيح تدخل مجلس الجامعة في فض المنازعات بطريقة سلمية متمثلة في الوساطة مع ملاحظة ان الميثاق ربط مسألة اجراء الوساطة بالخلافات التي يمكن ان تتطور وتؤدي الى نزاع مسلح او يشتق منها امكانية ان تؤدي الى نشوب حرب بين الاطراف المتنازعة وفد اشترط الميثاق في الوساطة التي تقوم بها الجامعة العربية ان تكون مقتصرة على المنازعات التي تخشى منها وقوع حرب بين دولتين عربيتين وهذا امر يمكن ان يؤخذ على واضعي الميثاق اذا ان المفترضي في وظيفة المنظمة الدولية انها (وظيفة وقائية) فجعل انها لا يجب ان تنظر حتى تضعف الخشية من تصاعد نزاع ما ثم يتحول الى حرب [٣]

---

(١) عبد الفتاح عودة ،مصدراً سابقا اذكره ،ص٥٩

(٢) تشير المادة ٥ من ميثاق جامعة الدول العربية الى انه (اذا نشب خلاف بين دولتين او اكثر من الدول الاعضاء ، لا يتعلق باستقلال الدول او سيادتها او سلامة اراضيها ، ولجأ المتنازعون الى المجلس لنقض هذا الخلاف ، كان قراره عنئذ نافذا وملزماً)

(٣) احمد الرشيدي (١٩٩٣م)،وضيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات ،مجلة المستقبل العربي ،العدد١٧١، بيروت ، ص٨٦-٨٧

التحكيم كوسيلة قضائية مع تأكيدها التحكيم الاختياري وليس الاجباري وهذا يعني ان المسألة تظل مرهونة برغبة الاطراف المتنازعة فلا يحق لمجلس الجامعة القيام بمهمة التحكيم بدون رضى الاطراف المعينة بنزاع او خلاف بنزاع او خلاف ما يغض النظر عن درجة خطورة هذا النزاع وطبيعتة . لذلك يمكن القول ان تحديد الاطار السابق يسهم في اضعاف دور الجامعة العربية في هذا المجال خاصة مع غياب اية اشارة في الميثاق الى طبيعة الجزاء الذي يمكن ان يترتب على الاطراف التي قبلت التحكيم ثم رفضت الالتزام بقراراته وعلى ذلك يكون الطابع الاختياري الذي . تمسكت به الدول العربية عند تأسيسها للجامعة العربية خوفاً على استقلالها وسياداتها الوطنية (الموقف اللبناني) من جهة ثم تحويل جهاز سياسي وهو مجلس الجامعة القيام بمهمة التحكيم وليس جهازاً قضائياً وقع بالبعض الى رفض فكرة التحكيم الالزامي (الموقف العراقي) معتبراً ان القيام بهذه المهمة من قبل مجلس الجامعة سيخلق وضعاً خطيراً يهدد كيان الجامعة بصفة شاملة [١].

المطلب الثاني

الوسائل المستحدثة لتسوية النزاعات بين الدول الاعضاء في الجامعة

شهد مجلس الدول العربية تطوراً بالنسبة لدوره في مجال تسوية المنازعات العربية ولذلك على مستوى استخدام أساليب جديدة خارج الاطار الضيق الذي حدده الميثاق في الوسيلتين السابقتين (الوساطة والتحكيم) فقد استعان المجلس بالعديد من الوسائل الاخرى فلجأ .الى المساعي العميدة والمحاكة وبعثاث تقصي الحقائق كما اعتمد على الفصل بين الاطراف المتنازعة من خلال ارسال قوات عربية مشتركة وقد حدث ذلك حريتنا في تاريخ الجامعة الاولى اثناء النزاع العراقي الكويتي سنة (١٩٦١م) حيث عرفت القوات التي ارسلت الى الكويت بأسم (قوات الطوارئ العربية او قوات الجامعة العربية) والمرة الثانية اثناء ازمة الحرب الاهلية اللبنانية حيث عرفت القوات التي ارسلت بأسم (قوات امن الجامعة العربية) او القوات العربية الرمزية الى ان تم تعزيزها لقوات الردع العربية [٢]

---

(١)مفيد شهاب (١٩٧٨م)،جامعة الدول العربية، ميثاقها وانجازاتها ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،معهد البحوث والدراسات العربية ، ص ٧٨-ص٧٩

(٢) احمد الرشيدي ،جامعة الدول العربية والتسوية السلمية للمنازعات ص٨٨

يعد الدور السياسي للامين العام لجامعة الدول العربية ودبلوماسية مؤتمرات القمة من اهم الوسائل لتسوية المنازعات العربية غير الواردة في ميثاق الجامعة العربية حيث تتعدد وضيفة الامين العام لجامعة الدول العربية في ضوء النصوص الواردة في ميثاق الجامعة وفي الانظمة الداخلية لكل من مجلس الجامعة وامانتها العامة غير اته في ضوء ما جرى يه العمل فعلاً يمكن ان تستتبع وظيفة الامين العام قد شهدت تطوراً كبيراً وبصفة خاصة دوره الاساسي بالنسبة لكافة القضايا العربية تحت ضغط الضروف التي احاطت بالجامعة اتي تعرضت لها وقد استند الامين العام في قيامه لدور اساسي ورئيسي في مجال تسوية المنازعات العربية والوساطة بين الاطراف العربية المتنازعة الى تزايد اهتمام الجامعة[١] وبصفة خاصة المجلس بمنصب الامين العام والاقناع بأهمية هذا المنصب باعتباره احد العوامل الفاعله في ادارة مختلف المنازعات العربية بشكل ايجابي كما استند الامين العام الى مجموعة النصوص الواردة في النظام الداخلي لكل من مجلس الجامعة والامانة العامة وفي مقدمتها المادتين (٢١,٢٠) من نظام المجلس الداخلي ولم يتردد مجلس الجامعة في الترحيب في دوراته العادية بالجهود التي يقوم بها الامين العام بالوساطة بين الاطراف نزاع ما على امتداد الساحة العربية وكثيرا ما كان يطلب منه الاستمرار في تلك الجهود و قد حدث ذلك عى سبيل المثال بالنسبة لازمة الحدود بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية سنة (١٩٧٢م) حيث اصدر الجلس قرارا ، يستمر الامين العام في مجهوداته من اجل تحقيق محاكة الدولتين وبمساعدة لجنة خاصة مكونه من ممثلي بعض دول الاعضاء وفي الحرب الاهلية اللبنانية لم يتردد الامين العام في بذل مساعيه لدى الاطراف المتنازعة منذ اللحظة الاولى لنشوب القتال وقد رحب المجلس في دوراته العادية الثالثة والستين بالجهد الذي كان يبذلها الامين العام في هذا الشأن[٢] .

كذلك من الادوار الرئيسية التي اصطلح بها الامين العام بتكليف من المجلس ودوره في ازمة الكويت (١٩٦١م) [٣] . فقد قام الامين العام (عبد الخالق حسونه) بدور ملحوظ في تلك الازمة . وبصفة خاصة في كان يتصل بانشاء وارسال قوات حفظ السلام العربية التي صدر بشأنها قرار المجلس كما كان للأمين العام دور واضح في نزاع الحدود بين المغرب والجزائر (١٩٦٣م) فبعدها تدهور الموقف بين الطرفين بادر الامين العام بدعوة مجلس الجامعة للانعقاد في دورة غير عادية لبحث هذا النزاع المغربي الجزائري وان كان هذا الانعقاد لم يحقق التصلح المرجو الا انه يعد سابقة ليتها الامانة العامة لنفسها توسيعاً لامكاناتها لدعوة المجلس للانعقاد [٤]

---

(١) احمد الرشيدي ،جامعة الدول العربية ، ميثاقها وانجازاتها ،مصدر سابق ص٩٠
(٢) عمرسعدالله ، دراسات في القانون الدولي المعاصر ،وديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،١٩٩٥،ص٥٠
(٣) مفيد شهاب ، مصدر سابق ذكره ، ص١٤٤
(٤) احمد الرشيدي اكتوبر (٢١٩٨) ، جامعة الدول العربية والتسوية للمنازعات العربية المحلية ، محله المستقبل العربي

وعلى الرغم من الظروف الموضعية التي كانت وراء لحاكم الدور السياسي للامين العام على صعيد تسوية الخلافات والمنازعات العربية فأن هذا الدور المتعاظم كثيراً ما تعرض للنقد من جانب بعض دول الأعضاء وهي ظاهرة تعود في الواقع الى السنوات الاولى لقيام الجامعة كما انها ليست مقتصرة على امين عام جامعة الدول العربية بل انعاد مجدها كذلك في اغلب المنظمات الدولية [١]

٢) دور دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية في تسوية المنازعات العربية

ان الاجتماعات الدولية لرؤساء الدول والحكومات العربية لها فائدتها في التسوية السلمية للمنازعات التي قد تنشأ بين الدول العربيه لان في ذلك فرصه للقاء الزعماء والقيادات العربية وهذا يعد فرصة لتقريب وجهات النظر بين الاطراف المتنازعة وهكذا فجامعة الدول العربية .استحدثت دبلوماسية القمة العربية كأحدى ادوات تسوية المنازعات العربية معبرة بذلك عن قدرة الجامعة على التكيف مع الظروف الجديدة[٢] لتسوية المنازعات من خلال محورين اساسيين

أ) ان تخلق اجتماعات القمة المناخ المناسب للتفاهم بيم رؤساء الدول ، الاطراف المتنازعة حتى وان لم يكن الهدف من الاجتماع هو تسوية النزاع على سبيل المثال فقد مهد اجتماع القمة العربية الاول (١٩٦٤م) الى لقاء صري سعودي لتسوية الازمة اليمنية ولقاء مغربي جزائري لتسوية الازمة بين الدولتين وبعبارة اخرى فأن جامعة الدول العربية تقوم بوظيفة (اتصاليه) بين القيادات المهيبة وتمهد من ثم لتسوية المنازعات

ب) وفي هذا المحور تم اجتماع رؤساء وملوك الدول العربية في اطار الجامعة من اجل تسوية نزاع عربي ومن مثله هذه الصورة اجتماع القمة العربية اجتماعاً دولياً طارئاً في (اكتوبر ١٩٦٧م)للنظر في الحر الاهلية في لبنان وهو الاجتماع الذي استقر عن وضع الشكل النهائي لقوات الردع العربية في لبنان[٣]

---

(١) احمد الرشيدي ، جامعة الدول العربية والتسوية السلمية للنزاعات العربية المحلية ، مصدر سابق ،ص ١٩

(٢) احمد الرشيدي ، مصدر سابق ص٩٥

(٣) حسن الحسن ،التفاوض والعلاقات العامة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،١٩٩٣ ، ص ٢٠

المبحث الثالث

النزاع العراقي – الكويتي

تعد قضية الحدود الاهم والاكثر على العلاقات بين البلدين كما انها التحدي الاكبر الذي يواجه العلاقات العراقية – الكويتية فضلا عن انها السبب الرئيسي الى جانب اسباب اخرى في توتر وعدم استقرار العلاقات طوال الفترة السابقة لقد برزت قضية الحدود منذ عام ١٩٣٢ عندما طالبت بريطانيا العراق بضرورة ترسيم حدوده مع الكويت تمهيدا لانضمامه الى عصبة الامم وقدم بعدها رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وصفا تفصيليا للحدود العراقية مع الكويت لكن هذا الوصف لم ينعكس على ارض الواقع ولم يثبت بشكل رسم (١).

وفي عهد الملك غازي (١٩٣٢ – ١٩٣٩) وتحديدا عام ١٩٣٩ توترت العلاقات بين العراق واسره الصباح الحاكمة في الكويت واشتدت العملة الدعائية العراقية لضم الكويت حتى ان الملك غازي انشأ محطة اذاعية صغيرة كانت . تبث من (قصر الزهور) في بغداد وكان هدفها تعريف الكويتيين على الثورة والانضمام الى العراق وبات اثر هذه الدعاية واضحا عندما طالب عدد من اعضاء المجلس التأسيسي الكويتي بالانضمام الى العراق وقد اثار هذا التوجه قلت الاسرة الكويتية الحاكمة وكان الملك غازي ومعه الشعب العراقي متحمسا لضم الكويت الى العراق وقد اشارت احدى المصادر الى ان الملك غازي اصدر امرا يضم الكويت حتى ولو بالقوة الا ان تدخل نائبا رئيس الوزراء ناجي شوكت حال دون ذلك حيث اقنع الملك غازي بضرورة اعادة النظر بهذه الفكرة حتى يتم دراستها بدقة وبشكل جدي من قبل الحكومة العراقية (٢).

المطلب الاول : النزاع العراقي – الكويتي قبل عام ١٩٩٠

جاءت سنة ١٩٦١ م لنشهد اول ازمة حقيقية بين العراق والكويت اذ عادت المطالبة بالكويت كلها بعد ما كانت قد تحولت الى خلاف حول مناطق محددة فني ١٩ / حزيران / ١٩٦١ م وقعت بريطانيا اتفاقية ١٨٩٩ فأعلنت الكويت استقلالها في ١٩/حزيران سنة ١٩٦١ (١) . وبعد ان اصبحت الكويت مستقلة وسارعت الدول الاخرى الى ارسال برقيات التهنئة ارسل عبدالكريم قاسم الى حاكم الكويت عبدالله السالم الصباح رسالة . غامضة ترحب بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ م ولكنها لم تتطرق الى قضية الاستقلال مما اثار شكوك حاكم الكويت فتشاور الحاكم مع السفير البريطاني حول الحصول على مساعدة بريطانيا اذا اقتضى الامر وفي ٢٥/حزيران ١٩٦١ م اعلن عبدالكريم قاسم في بيان اذاعي ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وان الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني واعلن عبدالكريم قاسم تعيين حاكم الكويت قائمقام خاضعا لسلطة متصرف البصرة (٢) .

١- نصيف الجبوري ، ازمة الحدود العراقية الكويتية جذور وافاق المستقبل ، الرافد ، لندن ١٩٩٧ ، ص ٣١ .
٢- عبدالرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٥ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ص ٦١ – ٦٢
٣- سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج ، معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، البحوث والوثيقا ، بيروت ، ١٩٩٣.
٤- د . فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر ، العقد الجمهوري الاول ، الجزء الاول ، ترجمة مصطفى احمد ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٣ .

قامت بريطانيا في ١/ تموز / ١٩٦١ م على اثر اذاعة البيان وبطلب من الكويت بأنزال قوات عسكرية على وجه السرعة في الكويت للدفاع عنها تجاه . التهديدات العراقية كما قام العراق من جانبه بحشد قواته بمنطقة البصرة فوقعت بعض المناوشات بطريق الخطأ مع الدوريات البريطانية على الحدود واسرت القوات العراقية المدرعة وجنودها البريطانيين وقدم العراق شكوى الى مجلس الامن بسبب ازال البريطانيين قواتهم في الكويت وتهديدهم بسلامة اراضيه (١) .

وفي الوقت الذي كان النزاع مطروحا في مجلس الامن قدمت الكويت طلبا للانضمام الى الجامعة العربية وقبلت عضويتها في ٢٠/تموز / ١٩٦١ فقام العراق بإيقاف كل اوجه التعاون مع الجامعة العربية فقررت الجامعة العربية تشكيل قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت اذ وصلت الفرقة الاولى منها الى الكويت في ١٠/ايلول /١٩٦١ وبقيت هذه القوات في الكويت حتى سنة ١٩٦٣ حين بدء الخطر قد تلاشى في ٢٦/كانون الاول / ١٩٦١ اعلن هاشم جواد وزير الخارجية العراقي ان العراق سيعيد النظر بعلاقاته الدبلوماسية مع أي بلد يعترف بالكويت وبما ان عدد الدول التي اعترفت بالكويت اخذ يتزايد لذلك قام العراق بسحب سفرائه من جميع الدول التي اعترفت بالكويت لكنه لم يقطع العلاقات الدبلوماسية معها بشكل كامل (٢) .

وبالنتيجة فشلت محاولة عبدالكريم قاسم في ضم الكويت فشلا ذريعا وانتهى الامر به الى العزلة عن بقية العالم العربي رغم ان الاتحاد السوفيتي قد اعاقا انضمام الكويت الى الامم المتحدة في سنة ١٩٦١ م الا انه غير موفقة بعد الاطاحة بـ (عبدالكريم قاسم) في سنة ١٩٦٣ وصوت بقبول الكويت في عضوية المنظمة العالمية (٣) .

وذلك في حزيران ١٩٦٣ م لتصبح العضو رقم ١١١ وبعد قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ م في العراق بقيادة عبدالسلام عارف والتي اطاحت بـ (عبدالكريم قاسم) تغير الموقف العراقي الرسمي اذ اعلن العراق في بيان مشترك مع وفد كويتي زار بغداد في ٣ / تشرين الاول / ١٩٦٣م عن اعترافه باستقلال الكويت وسيادتها بحدودها المفضلة في الرسائل المتبادلة في سنة ١٩٣٢ م بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت آنذاك وتم في هذا البيان المشترك الاتفاق على اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين (١) .

١- اسماعيل عارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز وتاسيس الجمهورية في العراق ،دار الحياة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
٢- د. ميبي مار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤ .
٣- هالة فتاح ، فرانك كاسو ، خلاصة تاريخ العراقي المعاصر ، ترجمة مصطفى احمد نعمان ، مؤسسة مصر للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٧٩ .
٤- اروى هاشم ، مشكلة الحدود العربية في منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .

ولكن اجواء التوتر ما لبثت ان عادت الى العلاقات العراقية الكويتية عندما بادر الرئيس العراقي عبدالسلام عارف في سنة ١٩٦٥ الى احياء خطة عراقية قديمة تهدف الى انشاء مجرى عميق للمياه يربط ميناء ام قصر العراقي بخطوط البصرة وبغداد واقتراح الرئيس العراقي انذاك على امير الكويت ان يؤجر جزيرة (ودبة) الكويتية لمدة ٩٩ عام اذ ان المجرى لابد ان يخترق اراضيها لكن امير الكويت رفض الطلب العراقي وبعد وفاة الرئيس العراقي عبدالسلام عارف في حادث تحطم الطائرة في عام ١٩٦٦ تولى اخيه الرئاسة وعادت العلاقات الى التوتر من جديد اذ حاول عبدالرحمن عارف اثارة ازمتين مع الكويت الاولى في تشرين الاول ١٩٦٦ عندما اجتاحت قوات عراقية جزيرة بوبيان احتجاجا على المفاوضات بين ايران والكويت لتقسيم المجرى القاري بينهم دون مشاركة العراق والثانية حدثت في ١٨/نيسان /١٩٦٦ عندما بادرت الحكومة العراقية الى توجيه انذار رسمي الى الحكومة الكويتية تطلب فيه انزال العلم الكويتي عن جزيرتي وربة وبوبيان الواقعتين على بعد عشرة اميال من الحدود (١) وعندما تمت الاطاحة بحكومة عبدالرحمن عارف في ١٧ / تموز / ١٩٦٨ تولى حزب البعث بقيادة احمد حسن البكر السلطة في العراق وكان توجهه هو تهدئة الوضع مع الكويت والتعايش مع الامر الواقع لكن من دون ترسيم للحدود بين الطرفين مع ايجاد صيغة يتمكن العراق في ضوئها من الانفتاح على الخليج بضم جزيرتي وربة وبوبيان اليه او على الاقل الحصول على حق استخدام شريط اوسع على الساحل (٢) .

رغم المباحثات التي كانت تجري بين العراق والكويت بين مدة واخرى فضلا عن اللجان المشتركة التي شكلت للنضر في قضية ترسيم الحدود بين الطرفين الا ان جميع الجهود فشلت في التوصيل الى حل نهائي للنزاع وبقيت المسألة في طور الجمود بسبب عوامل عدة منها تنحي الرئيس احمد حسن بكر عن منصبه ونجاح الثورة الاسلامية في ايران سنة ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية الايرانية سنة ١٩٨٠ فتوقفت المباحثات بين البلدين حول قضية الحدود طوال سنوات الحرب هذه ولن يثير العراق أية مشكلة حدودية بينه وبين الكويت في الحرب العراقية الايرانية بل سعت الحكومة آنذاك الى تطبيع علاقاتها مع الحكومة الكويتية وبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية في ٨ اب سنة ١٩٨٨ قام المسؤولون الكويتيون بزيارات متكررة الى العراق من اجل اقناع الحكومة العراقية بترسيم الحدود ولان الجانب العراقي لم يكن متحمسا لذلك وكان مستمرا بالضغط على الكويت للحصول على جزيرتي وربا وبوبيان وعندما طلبت الكويت من العراق التوقيع على معاهدة عدم الاعتداء معها كان ردا للحكومة العراقية انه على العراقيين الانتهاء من مشكلة ترسيم الحدود قبل البحث في مسالة معاهدة عدم الاعتداء (١) .

١- المصدر السابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .
٢- عدنان احمد سلوم ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .
٣- عدنان احمد سلوم ، د . اسامة مرتضى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ ، ص ٣٢ .

المطلب الثاني

النزاع العراقي الكويتي بعد عام ١٩٩٠ الى ٢٠٠٣

في ١٦ / تموز / ١٩٩٠ م تزايد التوتر بين العراق والكويت عندما اتهمت الحكومة العراقية رسميا الحكومة الكويتية بالتجاوز على الاراضي العراقية والاستيلاء على ابار من حقل الرميلة العراقي المحاذي للحدود الكويتية اثناء انشغال العراق بحربه مع ايران فضلا عن قيام الكويت والأمارات بإغراق السوق العالمية بالنفط مما ادى الى تدهور الاسعار وخسارة كبيرة للاقتصاد العراقي (١) .

وقد ردت الحكومة الكويتية على ما اسمته (ادعاءات) الحكومة العراقية بالقول : ان الكويت قامت باستخراج النفط من ابار تقع ضمن اراضيها وعلى مساحة كافية ن الحدود الدولية واثار الرد الكويتي الى العراق لديه سجل حافل بالتجاوزات على الاراضي الكويتية وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية (٢) . في عام ٢٠٠٣ تمنع القضايا والملفات العالقة بين العراق والكويت على مدى السنوات الماضية الى محاولة تطور العلاقات الثنائية في مجالات شتى وذلك لبدء مرحلة جديدة من العلاقات تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة وكما هو معروف ان العلاقات انقطعت في كافة المجالات عام ١٩٩٠ لكنها شهدت تحسنا نسبيا بعد سقوط النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣ نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق . وبعد ان تولى الحاكم المدني (بول بريمر) منصبه في العراق اعلن عن ضرورة عودة العلاقات الى ما كانت عليه وبتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٩ زار وزيرا الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) الكويت والتقى مع وزير الخارجية الكويتي واكد ان زيارته للكويت رسمية لا جراء مباحثات معهم حول العلاقات الثنائية وعند تشكيل مجلس الحكم الاستشاري العراقي كانت الكويت في مقدمة الدول العربية التي رحبت بتشكيل هذا المجلس ذلك بعد ان قدم المجلس اعتذاره للشعب الكويتي عن غزوه النظام السابق للكويت وفي يوم الاثنين ٢٠٠٤/٦/٢٨ اعلنت الحكومة الكويتية ترحيبها بنقل السلطة الى العراقيين كما استضافتها كل من رئيس الوزراء العراقي (اياد علاوي) و رئيس الجمهورية (غازي الياور) ثم عاد (اياد علاوي) وزار الكويت مرة اخرى في الذكرى الرابعة عشر لاحتلال العراق للكويت وكانت هذه الزيارة لها رمزيتها في الذاكرة الكويتية وعبر عن رايه رسميا بقوله (يدين العراق الجديد الغزو .....) وفي ٢٠٠٥/١/٣٠ رحبت الكويت بالانتخابات العراقية والتي اسفرت عن تشكيل حكومة (ابراهيم الجعفري) واستقبلت الكويت رئيس الوزراء . (ابراهيم الجعفري) وعدد من وزرائه واعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة استمرت (١٥) عاما وجاءت زيارة ابراهيم الجعفري في ٢٠٠٥/٦/١٨ خطوة من خطوات بناء الثقة (٣) في اب / ٢٠٠٥ تبين ان الكويت لم تكتف بما حصل في ترسيم الحدود عام ١٩٩٠ فقد استغلت الفوضى السياسية والامنية في العراق وقامت باختراق الحدود العراقية الكويتية وظهر ذلك من خلال البيان الذي اعلنه (نوري المالكي رئيس لجنة الامن القومي والدفاع في الجمعية الوطنية العراقية هذا خلق جو توتر بين الكويت والعراق لكن رئيس الوزراء الجعفري تدارك الامر وارسل وفد برلمانيا وبعد الاطلاع على الحدود تبين عدم وجود تجاوز وعقد مؤتمر صحفي بينوا ذلك بعدها جاءت مرحلة الحكومة الدائمة في العراق وفي هذه المرحلة تم التطرق الى ملفات مهمة اثناء زيارة رئيس الوزراء (نوري المالكي) الى الكويت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ ناقش خلالها ملف

١-عدنان احمد سلوم، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .

٢-اروى هاشم عبدالحسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣١ .

٣- قحطان حسين طاهر ، تاريخ النزاع العراقي ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، كانون الاول ، ٢٠١٤ ، العدد ١٨ .

ترسيم الحدود وامكانية حلها عبر الحوار الثنائي والخلاصة من وصايا مجلس الامن وبتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٥ بحث الرئيس العراقي جلال الطلباني مع امير الكويت الشيخ (صباح الاحمد الصباح) سبل تطوير التعاون بين البلدين في المجالات كافة وضرورة اعادة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والكويت وبالفعل عينت الكويت بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٨ سفيرا لها في بغداد وقدمت اوراق اعتماده في ٢٠٠٨/١٠/٢٢ وفي ٢٠٠٩/١٢/٢٧ قام محمد صباح السالم رئيس مجلس الوزراء الكويتي وبعد قطيعة (١٩) عاما بزيارة العراق اذ اجتمع مع رئيس الوزراء نوري المالكي .

وشهد اللقاء بحث سلسلة من القضايا المهمة وفي ٢٠٠٩/٦/١٠ اكد الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية (علي الدباغ) في مساع كويتية لا بقاء العراق تحت طائلة البند السابع مالم تنفذ بغداد التزاماتها تجاه الكويت في القضايا العالقة بين البلدين (١) . وبدات بوادر ازمة جددة تلوح في الافق وانتقد نواب عراقيين المعارضة لا خراج العراق من الفصل السابع ومطالبين الكويت بتعويضات تصل الى (٤) الاف مليار دولار جراء تورط الكويت بمسالتين هما : دعم الحرب التي قام بها النظام السياسي العراقي السابق ضد ايران عام ١٩٨٠ وادت لخسائر فادحة للعراق ودعم الحرب الامريكية على العراق التي لم تكن مدعومة بقرار دولي هذه الدعاوي عكرت الاجواء بين البلدين في وقت كان العراق يحتاج الى علاقات تتسم بالود والتعاون ان الجانب العراقي كان حريصا على الخروج من طائلة الفصل السابع ويسعى الى الالتزام بجميع القرارات الدولية المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت فقد صارح رئيس مجلس النواب العراقي الا ان هذا العرض بقي في زاوية ضيقة ولتعزيز العلاقات واعادة الاجواء الودية تم تقديم اوراق اعتماد (محمد حسين محمد بحر العلوم) بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ كاول سفير للعراق في الكويت بعد الاحتلال الامريكي عل العراق وقد زار رئيس مجلس الوزراء الكويتي (ناصر المحمد) بغداد بتاريخ ٢٠١١/١/١٢ وصرح بان المرحلة السابقة انتهت ونحن الان في مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية وان كانت هنا صعوبة تواجهنا علينا ان نحلها بالطرق السلمية)

١- محمد عبدالرحمن يونس ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ ، ص ٥ ، ص ٦ .

وفي ٢٠١١/٢/١٦ زار رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) الكويت على راس وقد رافقه فيها كل من وزراء الخارجية والنقل وحقوق الانسان وشؤون النواب ومستشار الامن الوطني وتم مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين فضلا عن الملفات العالقة بين العراق والكويت من خلال التفاهم المشترك بين الجانبين وشهدت العلاقات العراقية – الكويتية تطورا ملموسا في السنوات الاخيرة لاسيما عقب المساعي الحثيثة التي بدلها قادة البلدين لتجاوز خلافات الماضي (١) .

قررت الكويت تعيين رئيس هيئة الاركان المتقاعد الفريق علي المؤمن سفيرا لها في بغداد ليكون اول سفير لها في بغداد منذ عام ١٩٩٠ ووصل المؤمن بغداد في ٢٠٠٨/١٠/٢٧ حيث التقى المسؤولين العراقيين وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي وغيرهم وكان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي محمد الصباح السالم الصباح قام بزيارة تاريخية للعراق يوم ٢٠٠٩/٢/٢٦ هي الاولى المسؤول كويتي رفيع لهذا البلد منذ الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ والتقى الصباح خلال زيارته التي استغرقت عدة ساعات من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري في بغداد واشاد بدور الحكومة العراقية في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت يوم ٣١/كانون الثاني الماضي وفي اذار ٢٠٠٩ وصلت للسفارة الكويتية في بغداد تهديدات ارهابية لكن السفير رفضها وكل ما حدث تمثل في زيادة التحوطات الامنية كما ان الكويت طالبت الولايات المتحدة بعدم تزويد العراق . باي اسلحة حديثة خشية من الاخلال بالتوازن في المنطقة بحسب التصورات الكويتية ونقل عن النائب ناصر الدويلة انه طلب من وزير الخارجية محمد الصباح ان يتضمن برنامج زيارته للولايات المتحدة اعتراض الكويت على تزويد العراق بأسلحة متطورة وهو اشارة الى طلب العراق من امريكا تزويده ب ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز اف ١٦ المتطورة وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني والوفد المرافق له عقد مباحثات رسمية مع امير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ الاحمد الجابر الصباح يقصر بيان بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ وتناولت المباحثات بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها على اساس الثقة والتقدير .

استنتج من خلال متابعة احداث التاريخ يتبين ان العراق والكويت لهما تاريخ طويل من النزاع فمنذ كان البلدان خاضعان للاحتلال الاجنبي شكلا محورا للصراع ما بين الدولة العثمانية التي كانت تسيطر عل العراق وبين الدولة البريطانية التي كان لها نفوذ واضح في الكويت واستمر الصراع البريطاني – العثماني من اجل الهيمنة على الكويت عقود طويلة حتى سنة ١٩١٣ عندما وقعت الدولتان البريطانية والعثمانية على اتفاقية ١٩١٣ م التي اعترفت فيها الدولة العثمانية بالاستقلال الذاتي للكويت مقابل اعتراف بريطانيات بتبعية الكويت الشكلية للدولة العثمانية وبتأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ بداة مرحلة جديدة في فصول النزاع العراقي الكويتي عندما سعت الكويت في محاولات عدة الى ترسيم الحدود العراق من خلال المراسلات من المندوب السامي البريطاني والحكومات العراقية المتعاقبة ولكن دون جدوى وخلال العهد الملكي في العرق خصوصا بعد اعلان الكويت استقلالها في سنة ١٩٦١ كما ان محاولات الكويت لترسيم الحدود بشكل نهائي مع العراق لم تثمر بنجاح واستمر الخلاف على حالة قيام العراق بغزو الكويت في سنة ١٩٩٠ م مما مهد الدخول البلدين في حالة التوتر والنزاع الحاد توالت الامم المتحدة ادارته من خلال العديد من القرارات والنشاطات واللجان .

١- محمود عبده ن صدام حسين رحلة النهاية .. ام الخلود من الاعتقال .. الى الاعدام ، دار الكتاب العربي ، دمشق – القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٦ .

قرارات مجلس الامن :[1]

١- مطالبة العراق بسحب قواته فورا دون قيد او شرط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في اول اغسطس ١٩٩٠ ذلك ما جاء في القرار ٦٦٠ وتصميما من مجلس الامن على انهاء غزو العراق للكويت اشار القرار الثاني لمجلس الامن رقم ٦٦١ ان العراق لم يتمثل للقرار ٦٦٠ و اغتصب سلطة الحكومة الشرعية وقرر المجلس عددا من التدابير الاقتصادية لمواجهة هذا الاغتصاب وفورا اعلنت بغداد في ٨ اغسطس ١٩٩٠ قرار ضم الكويت اسرع مجلس الامن باصدار قراره ٦٦٢ اليوم التالي وطالب مرة اخرى بسحب القوات العراقية فورا بدون قيد او شرط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها قبل ١ اغسطس ١٩٩٠ .

٢- ان يلغي العراق اجراءاته بشان ضم الكويت (من القرار ٦٦٢) واكد مجلس الامن في هذا القرار ان الضم باي شكل من الاشكال واية ذريعة ليست له صلاحية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا وطلب مجلس الامن من جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن أي اجراء او الاقدام على اية معاملة قد تفسر على انها اعتراف غير مباشر بالضم .

٣- ان يسمح العراق بخروج رعايا الدول الاخرى من الكويت والعراق على الفور ويسهل هذا الخروج (القرار ٦٦٤) والا يتخذ العراق أي اجراء يكون من شانه تعريض سلامة وامن او صحة هؤلاء الرعايا للخطر وحمل القرار ٦٦٦ في ١٣ ديسمبر ١٩٩٠ العراق المسؤولية الكاملة في هذا الشأن بموجب القانون الدولي الانساني بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة حيثما انطبق ذلك .

٤- ان تلغي حكومة العراق اوامرها بإعلان البعثات الدبلوماسية وسحب الحصانة من افرادها (من القرار ٦٦٣) وطالب القرار ٦٧٤ العراق بتوفير الحماية فورا لموظفي البعثات الدبلوماسية و القنصلية ومقرها في الكويت والعراق وكل ما من شانه عرقلة هذه البعثات عن اداء مهامها

١- قرارات الجامعة العربية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد ١٢٩٠ ، ١٩٩٠

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه على امتداده الدراسة ، يتضح لنا التعاون الذي جسده ميثاق جامعة الدول العربية كان أقصى ما أمكن للعرب الاتفاق عليه في ظل الظروف الصعبة السائدة وقتها ، ، ويمكن عرض أهم نتائج هدده الدراسة في النقاط التالية :

١- أن قيام جامع الدول العربية ووضع ميثاقها ، لم يمح فجأة ما ترسب عبر السنين من مكامن الخلاف ومظاهره بين الدول غير العربية ، أن الجامعة وفرت المحفل المناسب لبحث مواطن الخلاف وتوفير سبل الاتصال الدوري المستمر بين مختلف المسؤولين العرب . وجاء تأكيد ميثاق الجامعة على منع استخدام القوة ، وعلى التسوية السلمية للمنازعات ، وعلى احترام سيادة واستقلال الحكم في الدول الأعضاء ، سبيلاً للحيلولة دون حدوث صراع في المستقبل أو لتحجيم نطاقه .

٢- أن بعض أسباب فشل الحركة القومية في الفترة ما بين الحربين العالميتين في تحويل تيار التضامن العربي الجارف ، خاصة فيما يتصل بقضيتي فلسطين وسوريا ، إلى قوة دافعة في اتجاه الوحدة ، كان مرده افتقار هذه الحركة إلي إطار أيديولوجي متفق عليه ، رغم محاولات رائدة لا ننكرها لعدد من رواد الفكر القومي ، وافتقارها كذلك إلى خطة عمل واضحة .

وفد التفت الزعامات القومية حول الملك فيصل ، أول محرك لانتفاضة ثورية حقيقية في دمشق عام ١٩٢٠ م وانتقلت معه إلى في ،العراق في وقت كانت فرنسا قد تمكنت فيه من إخماد هذه الانتفاضة بالقوة في سوريا ، وبدأت بعض فلول هذه العناصر تتجه إلى الملك عبد العزيز بن سعود ، النجم الصاعد للساحة العربية ، بينما بقي البعض الآخر مثل نوري السعيد ورفاقه في معية الحكم الهاشمي في بغداد . وغابت الرؤية الواضحة للهدف و وسائل تحقيقه ، فأصبحت الوحدة العربية حلماً يراه المتحمسون في إطار قيم إمبراطورية عربية تستعيد أمجاد الماضي ، ويراه الواقعيون في إطار ارتباط حر يحتفظ لكل دولة باستقلالها وسيادتها مع تعاون وثيق في شؤون الثقافة وتبادل المصالح ، بينما يرى الملك عبد العزيز وأنصاره في الشام في إطار حلف شامل يحافظ علي توازن القوي القائمة في العالم العربي ، ويضمن مصالح كل طرف إزاء الآخر .

التوصيات :

١- يحتاج العمل العربي المشترك أن يحقق نوعاً من الانسجام والوضوح في أهدافه ، فليس لدى البلدان ولا الشعوب العربية من غاية في التجمع الإقليمي غير تحقيق قدر القوة والأمن الذي لا تقدر البلدان على تحقيقه بصورة منفردة وعليها أن تعمل على تحقيق ذلك بحزم .

٢- - أنه ينبغي تفعيل دور جامعة الدول العربية في حل المنازعات العربية بدلاً من إدارتها وتهدئتها لحين انفجارها من جديد .

٣- أنه ينبغي إعادة النظر في نظام جامعة الدول العربية ومواثيقها كليا وفي الظروف التي تعمل في إطارها ، وذلك بهدف تمكينها من تحقيق درجة من المواءمة المطلوبة مع المعطيات المعاصرة للواقع العربي والدولي ، خصوصاً في الوقت الراهن الذي يتحدث فيه البعض عن نظام إقليمي بديل الجامعة الدول العربية يمثله مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي بدأت تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إدماج إسرائيل في محيطها الإقليمي وخلق تجمع بديل لجامعة الدول العربية

٤- - ضرورة تطوير التنظيم الإداري والهيكلي للجامعة العربية وإعادة النظر في مشروع تعديل ميثاقها حتى يأتي لتعديل مستشرف آفاقاً جديدة ، ومرسخاً لشمولية دور الجامعة في العمل العربي المشترك ، ودفع مسيرته ، وداعما لجهودها في إدارة وحل المنازعات العربية .

المصادر :

- **القران الكريم**
- احمد الرشيدي (١٩٩٣م)،وضيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات ،مجلة المستقبل العربي ،العدد١٧١، بيروت
- احمد الرشيدي ، جامعة الدول العربية ، الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير ، القاهرة
- احمد محمد حسن الرشيدي (١٩٨٠م) ، الحرب الاهلية اللبنانية في اطار جامعة الدول العربية ، رسالة مقدمة ، للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة
- اروى هاشم ، مشكلة الحدود العربية في منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦
- اسماعيل عارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز وتاسيس الجمهورية في العراق ،دار الحياة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
- تنص المادة (٣٣) من ميثاق الامم المتحدة (الفصل السادس المتعلق بحل المنازعات حلاً سلمياً ، على انه يجب على اطراف أي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ان يلتمسو حلها بطرق المفاوضة والتحقيق والوساطة وان يلجأ والى الوكالات والمنظمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية .
- جامعة الدول العربية (١٩٨١م) الامانة العامة ، مجموعة وثائق تونس ،
- الجامعة العربية ، المادة الثالثة ، نشاط الجامعة و ممارستها لاختصاصها ،من معاهدة الدفتع المشترك والتعاون الاقتصادي في اطار الجامعة العربية اضعت نافذة المفعول منذ ٢٢/اب/١٩٥٢م
- حسن ابراهيم ، (١٩٩٤م) مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، مالها وما عليها (شؤون عربية) . العدد٧٩ سبتمبر ١٩٩٤م ، جامعة الدول العربية، القاهرة

- حسن الحسن ،التفاوض والعلاقات العامة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،١٩٩٣
- د . فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر ، العقد الجمهوري الاول ، الجزء الاول ، ترجمة مصطفى احمد ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٩
- رشيد هارون هاشم ، جامعة الدول العربية دار سراس للنشر ، ١٩٨٠ تونس ص ١٧ .
- سلمان ابن المنذري (١٩٩٣م) اليات التكامل الاقتصادي العربي ، مصر البحوث والدراسات العربية القاهرة،
- سليم محمد السيد ، دور الجامعة العربية في ادارة النزاعات بين الاعضاء ، ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، القاهرة ، ١٩٨٠
- شهاب مفيد ،(٨٧٩١م) جامعة الدول العربية ، ميثاقها وانجازاتها، مهد البحوث والدورات العربية ، القهرة ،
- عبد الرحمن الصالحي، تحديث جامعة الدول العربية في اطار المتغرات الدولية شؤن عربية العدد١٨ ، القاهرة مارس ، ١٩٩٥،
- عبد الفتاح عودة ، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات ، سلسلة شعبية القانون العام والعلوم السياسية ،دراسات مغربية ، الدار البيضاء ،١٩٧٧،.
- عبدالرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٥ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج ، معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، البحوث والوثيقا ، بيروت ، ١٩٩٣.
- العقاد ، صلاح ، العرب والحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٦٦م ، ص١٧، ص١٨، حيث يذكر ان الحكومة المصرية قد اكدت في بيان لها في ٣٠مارس ١٩٤٣م امام مجلس الشيوخ المصري ان اندفاعها نحو حركة الاتحاد العربي ليست مرتبطة مترتبة على تصريح ايدن في مجلس العموم البرطاني بتارخ ١٩٤٣\٣\٢م
- علي الدين هلال ، (١٩٨٢م) الجامعة كتنظيم اقليمي ، الابعاد السياسية ،شؤون عربية العدد ١٣ اذار ، القاهرة ،
- قحطان حسين طاهر ، تاريخ النزاع العراقي ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، كانون الاول ، ٢٠١٤ ، العدد ١٨
- قرارات الجامعة العربية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد ١٢٩٠ ، ١٩٩٠
- كمال غالي ، ميثاق جامعة الدول العربية ، دراسة تحليلية مقارنتة في القانون الدولي ، القاهرة ،١٩٨٤م
- محمد طلعت الغني ، الجامعة العربية ، دراسة قانونية وسياسية ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ،١٩٧٤م
- محمد عبدالرحمن يونس ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٦
- محمود عبده ن صدام حسين رحلة النهاية .. ام الخلود من الاعتقال .. الى الاعدام ، دار الكتاب العربي ، دمشق ــ القاهرة ، ٢٠٠٧
- مطر ،جميل (١٩٨٣م) . الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات مركز دراسات الوحدة العربية ، والنظام ، بيروت ، لبنان
- مفيد شهاب (١٩٧٨م)،جامعة الدول العربية، ميثاقها وانجازاتها ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،معهد البحوث والدراسات العربية
- نحو عمل اقتصادي مشترك ، قضايا اقتصادية عربية ، جامعة الدول العربية ، دراسات رقم ٣ عام ١٩٨٠ ،
- نصيف الجبوري ، ازمة الحدود العراقية الكويتية جذور وافاق المستقبل ، الرافد ، لندن ١٩٩٧ ،
- هالة فتاح ، فرانك كاسو ، خلاصة تاريخ العراقي المعاصر ، ترجمة مصطفى احمد نعمان ، مؤسسة مصر للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠١١
- وحيد رافت ، (١٩٧٠م) ، شؤون الجامعة العربية كمنظمة اقلمية ،دراسات في القانون الدولي ، المجلد الثاني ،القاهرة ،.

- وحيد رافت ، (١٩٧٠م)، شؤن الجامعة العربية كمنظة اقليمية ، دراسات في القانون الدولي ، المجلد الثاني ، القاهرة ،.